الملتقى الوطني الأول بعنوان: الخدمات المالية الرقمية والابتكار ودورها في تحقيق الشمول المالي

المحور الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

عنوان المداخلة: الشمول المالي في مصر ودوره في تحقيق الاستقرار المالي داخل البلاد

Financial inclusion in Egypt and its role in achieving financial stability inside the country

من إعداد:

طالبة الدكتوراه: هيبة مزعاش

hiba.mezeaache@univ-msila.dz

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

جامعة محمد بوضياف -مسيلة-

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول الشمول المالي والاستقرار المالي بالتأطير النظري،ثم تطرقت في الجزء التطبيقي إلى واقع الشمول المالي في مصر وتحليل أهم مؤشراته التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الاستقرار المالي داخل الجمهورية.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ضعف مستوى الشمول المالي في مصر بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات المصرية والتي على رأسها إعداد استراتيجيه وطنية لتعزيز الشمول المالي، فهو أقل من المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 43.5% والمتوسط العالمي البالغ 68.5%، كذلك عدم التكافؤ بين الجنسين في التعامل مع المؤسسات المالية حيث حصلت الإناث على أدنى نسبة نظرا لطبيعة المجتمعات العربية التي لم تحظى فيها المرأة بمكانتها الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار من عدة منظمات، بالإضافة إلى ضعف الوعي البنكي والثقافة المالية للمواطن المصري جعله يحجم عن المشاركة في الخطة المعتمدة للشمول المالي، الأمر الذي يؤثر بالسلب على تعزيز الاستقرار المالي للبلاد.

توصي هذه الدراسة في الأخير بضرورة الاهتمام بزيادة الوعي المالي للجمهور وإشراك الطاقة الشبابية المتواجدة في البلاد في عملية نشر الشمول المالي، نظرا لسهولة تعامل شباب اليوم مع التكنولوجيا الرقمية، ما يساعد في تحسين مستويات الشمول من جهة ويدعم الاستقرار المالي داخل البلاد من جهة أخرى، خلق جهة رقابية مستقلة مهمتها تتبع مدى قدرة السلطات المسئولة على تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي وتصحيح الانحرافات في حال وقوعها من أجل ضمان التنفيذ الصحيح للإستراتيجية، زيادة على إعادة التوزيع الجغرافي للبنوك ومختلف المؤسسات المالية داخل الجمهورية، من أجل ضمان وصول الخدمات المالية لأكبر قدر من العملاء بنفس الجودة وفي نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، الاستقرار المالي، مؤشرات الشمول المالي، إستراتيجية الشمول المالي في مصر.

Abstract:

This study dealt with general concepts about financial inclusion and financial stability through theoretical framing, then in the applied part it touched on the reality of financial inclusion in Egypt and analyzed its most important indicators that would contribute to enhancing financial stability inside the republic.

This study reached a set of results, perhaps the most important of which is the weak level of financial inclusion in Egypt, despite the efforts made by the Egyptian authorities, on top of which is the preparation of a national strategy to enhance financial inclusion, as it is less than the average recorded in the Middle East and North Africa region 43.5% and the global average of 68.5%, there is gender inequality in dealing with financial institutions, where females have the lowest percentage due to the nature of Arab societies in which women have not gained their economic and social status despite the efforts made in this regard by several organizations, in addition to the weak banking awareness and financial culture of the Egyptian citizen. Making him

refrain from participating in the approved financial inclusion plan, which negatively affects the strengthening of the country's financial stability.

Finally, this study recommends the need to pay attention to increasing the financial awareness of the public and to involve the youth energy present in the country in the process of spreading financial inclusion, given the ease with which today's youth deal with digital technology, which helps in improving the levels of inclusion on the one hand and supports financial stability within the country on the other hand. An independent supervisory authority whose mission is to track the extent of the responsible authorities 'ability to implement the financial inclusion strategy and correct deviations in the event they occur in order to ensure the correct implementation of the strategy, in addition to the geographical redistribution of banks and various financial institutions within the republic, in order to ensure that financial services reach the largest number of clients with the same quality At the same time.

Key words:
Financial Inclusion, Financial Stability, Financial Inclusion Indicators, the Strategie of Financial Inclusion in Egypt.

مقدمة:

في ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم نتيجة التوجه نحو التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات، وفي المجال المالي خصوصا ظهرت الحاجة إلى تحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة مع ضمان توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح الشمول المالي كمفهوم حديث يجسد مدى التزام السلطات الحكومية والبنك المركزي داخل أي بلد بتنفيذ سياسيات وبرامج تعزز وتسهل وصول مختلف شرائح المجتمع خاصة النساء إلى الخدمات المالية المتاحة، وتمكنهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال زيادة إلى نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد.

في مصر ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاقتصاد المصري كان لا بد من ضرورة وجود رؤية مستقبلية لتطوير قطاع الخدمات المالية، ما دفع بالسلطات المصرية والبنك المركزي إلى تكوين رؤية واضحة حول الشمول المالي وترجمتها في شكل إستراتيجية وطنية طويلة المدى تعزز الشمول المالي وتتلاءم مع الإجراءات والإصلاحات التي تمر بها البلاد، حيث أن تحسين مستوى الشمول المالي داخل الجمهورية من شأنه أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل جديدة، تدعيم كفاءة النظام المالي، ضم الفئات المستبعدة ماليا ما يزيد من نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي ويعزز من فعالية السياسات النقدية والمالية، هذا كله من شأنه أن ينعكس إيجابا على الاستقرار المالي داخل البلاد ويؤدي إلى زيادته.

لذلك وبغية التعرض للموضوع أكثر قمنا بطرح الإشكالية التالية:

هل يمكن لإستراتيجية الشمول المالي المطبقة في مصر تعزيز الاستقرار المالي داخل الجمهورية؟

ينبثق عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم أهداف الشمول المالي التي من شأنها تعزيز الاستقرار المالي؟
- ما هي أهم أبعاد الشمول المالي؟
- هل توجد علاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي؟

من أجل معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- يعد تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية، زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي وتحقيق الحماية المالية للمستهلك من أهم أهداف الشمول المالي الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي؛
- يعتبر الوصول للخدمات المالية واستخدامها مع ضمان جودتها الأبعاد الرئيسية التي يقوم عليها الشمول المالي؛
- يعتبر الشمول المالي أحد الأعمدة الرئيسية التي من شأنها تحقيق الاستقرار المالي داخل أي نظام مالي؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- ضرورة الاهتمام بزيادة الوعي حول الشمول المالي وأهميته على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛
- التعرف على الدور الذي يلعبه الشمول المالي في إطار تعزيز الاستقرار المالي؛
- تسليط الضوء على نموذج من الدول النامية كعينة للدراسة (مصر) للتعرف على الجهود المحلية المبذولة في إطار التعامل مع الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى ما يلي:

- تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة (الشمول المالي والاستقرار المالي)؛
- معرفة واقع الشمول المالي في مصر؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه السلطات المصرية في سبيل الرفع من الشمول المالي بغية تعزيز الاستقرار المالي؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر.

خطة الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية، الإجابة على التساؤلات المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى 03 محاور يتناول الأول منها مفاهيم عامة حول الشمول المالي، والثاني مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي، أما المحور الثالث فخصص للدراسة التطبيقية الذي يتناول بالتحليل دور تعزيز الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي في مصر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

يحتل الشمول المالي أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول نظرا للدور الذي يلعبه على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للأمام، يزيد من استقطاب المدخرات، يُخفض معدلات الفقر ويحسن من مستوى المعيشة داخل أي بلد.

1. تعريف الشمول المالي:

باعتبار أن الشمول المالي من المفاهيم الرائدة التي تسيطر على الساحة البحثية في الآونة الأخيرة، فقد رصدت له العديد من التعاريف لعل أهمها التالي:

التعريف الأول: "القدرة على الوصول للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، تقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم."[1]

التعريف الثاني: "عملية ضمان حصول الأفراد خاصة الفقراء، على أساسيات الخدمات المالية من القطاع المالي الرسمي بغرض تحسين المستوى الاجتماعي، الحد من الفقر، بالإضافة إلى جلب المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع."[2]

التعريف الثالث: "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الأقسام الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة."[3]

بناءا على ما قدم من تعاريف نستطيع التوصل إلى أن الشمول المالي هو:

"ضمان الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من قبل الأشخاص غير المشمولين ماليا عند الحاجة إليها، ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم بتكلفة مناسبة بغرض تحقيق تنمية اقتصادية، القضاء على الفقر وتحسين المستوى الاجتماعي."

2. أهداف الشمول المالي التي من شأنها تعزيز الاستقرار المالي:

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسة هي:[4]

– يُمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل، حيث أظهرت الدراسات الأخيرة التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وأن الاستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي يمكن أن تكون ضارة بالسلامة المالية؛

– يمكن للشمول المالي أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، من ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية؛

– تُساهم سياسة الشمول المالي في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي؛

– توسع قاعدة الشمول المالي تساعد في تحقيق الاستقرار المالي لما لها من تأثير إيجابي في تحقيق ذلك، لكن في نفس الوقت لا يعني (بالضرورة) أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلبا على الاستقرار المالي؛

– يحسن الشمول المالي كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المالية المستحدثة (الابتكار المالي الرقمي)؛

– يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة من المستبعدين ماليا الذين يلجئون إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي؛

– تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر و تحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم فالقطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي؛

– احتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا وإدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي، أيضا تعزيز انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي، ما يسمح بتقليل مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب؛

– يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام البنكي عند مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي.

3. أبعاد الشمول المالي:

يتميز الشمول المالي بثلاث أبعاد أساسية، يمكن لنا توضيحها في النقاط التالية:[5]

– **الوصول للخدمات المالية:** يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد العوائق المحتملة لاستخدام الحساب البنكي، ومن بين مؤشرات قياس الوصول إلى الخدمات المالية: عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع، مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل؛

– **استخدام الخدمات المالية:** يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع البنكي، التي يتطلب تحديدها جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترات زمنية معينة، ومن بين مؤشرات قياسها: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية ونسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

أ. **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فكان لابد من تحسين الوصول

إلى الخدمات، إلا أنه هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوع وجودة الخدمات المالية كالتكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي من أبرز مقومات الحفاظ على النظام المالي داخل أي دولة، فمن خلاله تستطيع الجهات المسئولة مواجهة الأزمات، إدارة المخاطر، وأداء كل ما هو مطلوب منها بكفاءة وفعالية.

1. تعريف الاستقرار المالي:

برز الاستقرار المالي كأحد المفاهيم الأساسية التي تساهم في نمو اقتصاد أي بلد وتعزيز استقراره، ولعل أهم التعاريف المقدمة له ما يلي:

التعريف الأول: "حالة يكون فيها النظام المالي -الذي يتألف من الوسطاء، الأسواق والبنى التحتية للأسواق المالية- قادرا على التعامل مع الصدمات، تحويل الموارد بكفاءة وبشكل منتظم من المدخرين للمستثمرين، بالإضافة إلى استيعاب المفاجآت والصدمات المالية المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي."[6]

التعريف الثاني: "هو الشرط الذي يمكن من خلاله للنظام المالي أن يتحمل الصدمات دون إفساح المجال للاضطرابات في مخصصات المدخرات."[7]

التعريف الثالث: "أحد الخصائص الرئيسية للوضع المالي للكيان الاقتصادي، لأنه يعكس درجة استقراره، الاستقلال عن التغيرات غير المتوقعة في بيئة السوق وبالتالي أمان الاستثمار في بيئة اقتصادية معينة."[8]

تقودنا التعاريف المقدمة من قبل الباحثين للاستقرار المالي، إلى استخلاص بأن الاستقرار المالي هو:

"ذلك الجانب الأساسي من النظام المالي الذي يعكس استقراره، قدرته على التعامل مع الصدمات والاضطرابات، إدارة الموارد بدرجة عالية من الكفاءة وبشكل منتظم من المدخر للمستثمر، ما يوفر لهذا الأخير الأمان في البيئة الاقتصادية التي يتعامل فيها."

2. أهمية الاستقرار المالي:

تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس سلامة النظام المالي ويعزز الثقة فيه، كما يمنع وقوع المخاطر التي من شأنها أن تزعزع استقرار الاقتصاد، لذلك يدرك صناع السياسة جيدا أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤثر على النمو ويسبب اضطرابات خطيرة، تزداد على إثرها المخاطر المالية والتقلبات المفرطة في أسعار الأصول وتنتهي بأزمات مالية وبنكية.

من جهة أخرى، تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال اهتمام كبرى المؤسسات المالية الدولية به للحفاظ عليه، بحكم أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، لذلك فهو احد أهم الأهداف الأساسية التي يسعى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تحقيقها.

كما أن انعدام الاستقرار المالي له أثار مدمرة ومكلفة لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على جميع الأصعدة، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي، انعكست الاضطرابات المالية سلبا على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، فأزمة الرهن العقاري مثلا خلفت تكاليف اقتصادية واجتماعية عميقة وطويلة الأمد، أما على الصعيد المالي فقد انهارت الأسواق المالية وتعرضت العديد من البنوك حول العالم لتعثر جراء الأزمات المالية وتراجعت معدلات منح الائتمان، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال للتقليل من حدة الاضطرابات، أما على الصعيد السياسي فقد أطاحت الاضطرابات المالية بالكثير من الحكومات الديمقراطية، على غرار ما حدث في إيطاليا واليونان جراء أزمة الديون الأوروبية في 2011.

ما يدفعنا للقول عند النظر في الآثار السلبية التي يحدثها عدم وجود الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية على جميع الأصعدة التي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية 2008، بأن الاستقرار المالي يعتبر ذو أهمية كبيرة داخل أي اقتصاد، فوجوده يمنع حدوث الاضطرابات ويساعد على التصدي للأزمات المالية ما يزيد من السلامة المالية للاقتصاد.[9]

3. مؤشرات الاستقرار المالي:

إن التمكن من رصد وتحليل سلامة الاستقرار المالي يستدعي توفر مؤشرات تقوم بكشف وتقييم مدى سلامة النظام المالي، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لتحقيق هذا الغرض مؤشرات الحيطة الكلية، مؤشرات الحيطة الجزئية وأنظمة الإنذار المبكر.

- **مؤشرات الحيطة الكلية:** هي مؤشرات رقابية تستخدم لتقييم مدى تأثر النظام المالي بالصدمات والأزمات الاقتصادية الكلية، فهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المالي للخطر، من خلال مراقبة ورصد التقلبات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من تأثير هذه التقلبات.

كما تكمن أهميتها في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، إتاحة مختلف المعلومات للعملاء، مقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة من مؤشرات، كما أنها تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية باستخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا، كذلك تعمل على الكشف على مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية و التقليل من حدتها.[10]

- **مؤشرات الحيطة الجزئية:** من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية، التشغيلية والإدارية للبنك، التي تتطلب عناية رقابية خاصة لتقييم السلامة الكلية لأداء القطاع البنكي، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية تعرف بـ (CAMELS) تتمثل في مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات سلامة الإدارة، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة ومؤشرات الحساسية.
- **أنظمة الإنذار المبكر:** يمكن تعريفها على أنها مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات...، تقوم بتجميع المعلومات من أجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر (النماذج التي تتناول خطر وقوع الأزمات، حيث ينصب تركيزها على المخاطر النظامية وآثار العدوى وتحليل مواطن ضعف القطاع المالي) للتعرف عليها وعلى وآثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلا.

يمكن تصنيف مجموع هذه النظم أو المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية، والأخرى مؤشرات اقتصادية جزئية مثل ما هو موضح في الجدول التالي:[11]

الجدول رقم (01): مؤشرات نظم الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات الاقتصادية الجزئية
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	ملاءة رأس المال
سعر الصرف الحقيقي	مؤشرات السيولة
سعر الفائدة الحقيقي	مؤشرات العسر المالي
الحساب الجاري	الربحية أو العائد
الاحتياطات الدولية	الديون المتعثرة ومخصصاتها
أسعار الأسهم والسندات	ودائع البنوك
تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	نسبة القروض للودائع

4. علاقة الاستقرار المالي بالشمول المالي:

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فاستقرار النظام المالي يعتبر كمقاوم للصدمات الاقتصادية، لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع، أيضا تؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا، فالشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يجعل من القطاع العائلي أو قطاع الأعمال الصغيرة أكثر قوة

ومتانة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ما يؤدي بدوره إلى تعزيز استقرار النظام المالي.

زيادة على أن الشمول المالي يسمح بتحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي ما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها، كما ثبت بأن الشمول المالي قد يؤدي إلى زيادة تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، العملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلف، المخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

هذا وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار المالي.[12]

المحور الثالث: دور تعزيز الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي في مصر

تولي مصر اهتماما ما كبيرا للشمول المالي في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي، فهذا الأخير يعتبر من بين الأهداف الرئيسية للشمول المالي، وينتج عنه زيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، من أجل ذلك جاء الجزء التطبيقي من هذه الدراسة للبحث في أهمية تعزيز سياسات الشمول المالي من أجل دعم الاستقرار المالي للجمهورية.

1. واقع الشمول المالي في مصر:

من خلال هذه الدراسة سنعمل على رصد واقع الشمول المالي في مصر من خلال التعرض لتطور أهم مؤشراته، ثم معرفة انعكاس ذلك على تعزيز الاستقرار المالي داخل الجمهورية.

أ. الكثافة البنكية:

يمكن لنا قياس الكثافة البنكية داخل أي بلد بعدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية بالنسبة لـ100.000 شخص بالغ خلال فترة زمنية معينة، ومصر كغيرها من البلدان الأخرى لديها مستوى معين من الكثافة البنكية تسعى لتطويره ليتلاءم مع التغير الحاصل على مختلف الأصعدة، من أجل ذلك يبين الجدول الموالي التطور في عدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية داخل مصر للفترة 2011-2019.[13]

الجدول رقم (02): عدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية في مصر خلال الفترة (2011-2019)

السنوات / المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصراف الآلي	5000	5900	6100	7000	7900	9000	10500	12400	20700
الفروع البنكية	3800	3900	3900	3950	3950	4000	4000	4100	6600

بمعاينة الجدول أعلاه نستطيع القول بأن أجهزة الصراف الآلي قد نمت بأكثر من 4 أضعاف بين عامي 2011 و2019، فعدد الأجهزة انتقل من 5000 صراف سنة 2011 إلى 20700 صراف سنة 2019، ما يشير إلى التطور الملحوظ في عددها، كذلك عرف عدد الفروع البنكية هو الآخر تطورا من 3800 فرع سنة 2011 إلى 4000 فرع سنة 2016، و6600 فرع سنة 2019، بنسبة نمو فاقت 19٪، إلا أن هذا التطور لم يصل إلى المستوى المطلوب إنجازه فعدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية لكل 100.000 شخص بالغ في مصر أقل بكثير من المستوى المطلوب مقارنة بعد السكان أولا وبالمتوسط الإقليمي ثانيا، كما نجد أن تواجد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية يكون بشكل كبير في المدن الكبرى كالقاهرة، الإسكندرية على حساب باقي المناطق كالصعيد والمدن الصغيرة.

لكن بالرغم من ذلك تعمل البنوك المصرية جاهدة على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي بغية زيادة الوعي والثقافة البنكية، التحول نحو مجتمع لا نقدي وتدعيم إستراتيجية الحكومة الرامية إلى تطبيق مفهوم الشمول

المالي، كما تسعى رامية إلى زيادة انتشارها في كل المناطق بالجمهورية للوصول إلى أكبر قدر من العملاء بغرض زيادة القاعدة الجماهيرية وتقديم أفضل مستوى من الخدمات البنكية لهم، زيادة على قيامها باستحداث فروع بنكية رقمية أين يمكن الوصول إلى الفئات المستبعدة ماليا ما يقلل الإقصاء المالي ويضمن تحقيق الاستقرار المالي، لأن خدمات الدفع الإلكتروني تجتذب شرائح جديدة وتزيد من الانتشار الجغرافي للمناطق النائية، ومنه تحقيق مستوى أعلى من الشمول المالي ودعم استقرار النظام المالي.

كما لا يخفى بأن زيادة الكثافة البنكية من خلال التطور الملاحظ في مؤشراتها المدروسة من سنة إلى أخرى يساهم في ارتفاع مستوى الشمول المالي فهما يرتبطان بعلاقة طردية، حيث أن ازدياد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي ينعكس بالإيجاب على مستوى الشمول المالي والذي يعمل بدوره على تعزيز الاستقرار المالي.

ب. التعامل مع المؤسسات المالية:

يعد مؤشر عدد الأفراد الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية عنصرا ضروريا لتحديد مستوى الشمول المالي داخل أي دولة، من أجل ذلك يسعى الجدول التالي إلى تبيان النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية للسنوات التي استطعنا الحصول على معلومات بشأنها خلال مدة الدراسة.[14]

الجدول رقم (03): النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2016	2017	2019
النسبة %	9.7	14.1	32.1	32.8	37
النسبة % للذكور	12.7	18.8	-	38.7	-
النسبة % للإناث	6.5	9.3	-	27	-

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة المئوية للذين يتعاملون مع المؤسسات المالية تراوحت بين 9.7% و37% خلال مدة الدراسة، فبالرغم من تزايد المستمر في هذه النسبة من سنة إلى أخرى نتيجة الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية والبنك المركزي لتعزيز مستوى الشمول المالي، تسيير الوصول للخدمات المالية لمختلف الأفراد، تسهيل استخدامها وتحسين جودتها، إلا أنه هناك نسبة كبيرة من الأشخاص تعاني من الإقصاء المالي، فنسبة المشمولين ماليا تعتبر نسبة متواضعة جدا خاصة إذا ما قورنت مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي وصلت فيها نسبة التعامل مع المؤسسات المالية إلى 94%، ما يدل على تدني مستوى الأشخاص المشمولين ماليا في مصر.

هذا ويبين الجدول التفاوت بين نسبة الذكور والإناث في التعامل مع المؤسسات المالية حيث بلغت فجوة بين الجنسين مقدار 12% سنة 2017، فتعتبر نسبة الإناث ضعيفة إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة، إلا أنها في حال مقارنتها مع الدول العربية الأخرى تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما، نستطيع تفسير ذلك بطبيعة المجتمعات العربية التي ما زالت لم تحظ فيها المرأة بمكانتها الحقيقية اقتصاديا وماليا فمعظمهن مستبعدن في هذه المجالات، بالإضافة إلى تخوف معظم النساء العربيات من الإقبال على التعامل مع المؤسسات المالية، لكن بالرغم من ذلك تسعى العديد من المنظمات الناشطة في إطار تمكين المرأة إلى تعزيز دورها وتمكينها اقتصاديا من خلال دمجها في أنشطة اقتصادية قابلة للقياس، تعزيز قدرتها المالية والاستقلال الاقتصادي لها، أيضا تسهيل عملية وصول الخدمات المالية للنساء، ونستطيع القول بأن هذه الإجراءات بدأت تعطي نتائج ايجابية نظرا لتطور نسبة الإناث من سنة إلى أخرى خلال مدة الدراسة.

ج. الخدمات المالية الأكثر استخداما في مصر:

بعد رصد التطور في عدد الأشخاص البالغين الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية في مصر خلال فترة الدراسة، نحاول من خلال هذا الجزء التعرف على أكثر الخدمات المالية استخداما أو ماهو نوع الخدمة المالية الأكثر جذبا للعملاء في مصر، وهذا ما يعكسه الجدول الموالي:[15]

الجدول رقم (04): الخدمات المالية الأكثر استخداما في مصر

السنوات / نوع الخدمة	2011	2014	2017	2019
المدفوعات (%)	-	52	45	36.7
الاقتراض (%)	3.8	07	09	12.5
المدخرات (%)	-	04	06	11.9

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تراجع في قيمة المدفوعات للسنوات المدروسة بنسبة 13.4% من سنة 2014 إلى سنة 2017، وبنسبة 18.4% من سنة 2017 إلى سنة 2019، بالرغم من الجهود الذي تبذلها السلطات المصرية للرفع من مستوى إقبال مختلف الفئات لإنجاز مدفوعاتهم رقميا في إطار ما يعرف بالشمول المالي واستخدام مختلف أنواع الأدوات المالية التي تسهل هذه العملية، كاستخدام الهاتف المحمول، البطاقات والانترنت في تسوية المدفوعات الكترونيا لاختصار الوقت والجهد وتعزيز مفهوم الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي، لكن نقص الوعي بهذه الخدمات وانعدام الثقة بها، انخفاض مستويات الدخول وزيادة مستوى الفقر والبطالة في مصر أثر سلبا على تبني مختلف الفئات المصرية لهذه الخدمة المالية، نفس الأسباب أثرت على نمو المدخرات في مصر مقارنة بعدد السكان، فنسبة المدخرين في مصر تعد من بين النسب الأدنى عربيا مقارنة بدول الخليج وبعض دول شمال أفريقيا الأخرى فبالرغم من لأنها شهدت ارتفاعا طفيفا خلال مدة الدراسة.

أما عن نسب الاقتراض من المؤسسات المالية التي تراوحت بين 3.8% سنة 2011 و12.5% سنة 2019 لكل 1000 شخص،فيرجع سبب انخفاضها إلى أن أغلب المصريين يلجئون إلى العائلة والأصدقاء من أجل الاقتراض عوض اللجوء إلى المؤسسات المالية، السبب في ذلك يعود إلى كثرة الإجراءات التي تطلبها المؤسسات لمنح القرض وطول فترتها، ارتفاع نسبة الفقر التي لا تتيح للأفراد الحصول على القروض بسبب ضعف الضمانات التي يقدمونها للبنوك، كذلك نقص الوعي لدى العديد من أفراد المجتمع ما منعهم من الاستفادة من المنتجات والخدمات التي تناسب احتياجاتهم وارتفاع تكلفة الحصول على القرض (تكلفة التمويل).

إلا أن التحسن الطفيف في مستويات الاقتراض والادخار يشير إلى أن سياسات البنك المركزي والسلطات الحكومية بدأت تظهر نتائجها وإن كانت بشكل طفيف، حيث أن توجه فئة بسيطة من المصريين إلى المؤسسات المالية بغرض الحصول على الخدمات المالية يؤدي إلى تحسن مستويات الشمول المالي داخل الجمهورية حتى وإن كان ذلك بخطوات بطيئة، ما ينعكس إيجابا على الاستقرار المالي.

د. النمو في قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية:

يُعد "نظام التسوية اللحظية" الذي يديره البنك المركزي العمود الأساسي لنظام الدفع القومي، فهو يساهم في تحقيق وضمان الاستقرار المالي من خلال ضمان السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة وتوفير أنظمة دفع تلبي احتياجات مستخدميها مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضي كل المستخدمين، هذا ويعكس الجدول أدناه النمو في قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية في مصر خلال الفترة (2011-2019).[16]

الجدول رقم (05): النمو في قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية خلال الفترة (2011-2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة المئوية	13.7	11.8	15.9	21.5	29.2	34.5	35.2	45.6	52.5

يشير الجدول رقم 05 إلى النمو الملاحظ في قيمة التسويات الإجمالية خلال مدة الدراسة فنجد مثلا أن نسبة النمو في قيمة التسويات قد بلغت 15% من سنة 2018 إلى سنة 2019، يرجع السبب وراء ذلك إلى عمل البنك المركزي المصري على صياغة البنية الأساسية المالية لنظام الدفع القومي لكي تكون أكثر شمولا، تطوير

خدمات الدفع التي تقدمها البنوك إلى عملائها (خدمات الانترنت البنكية، التليفون المحمول، تحصيل الرسوم الحكومية ودفع الفواتير)، تحسين كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية، التعاون مع صندوق النقد العربي والعديد من الدول على المستوى الإقليمي لتسهيل تنفيذ العمليات المالية بسرعة وبتكلفة منخفضة، كما يعمل البنك المركزي على إصدار قوانين خاصة بنظام تسوية المدفوعات تزيد من كفاءة وفاعلية النظام المالي، تسهل تحقيق الشمول المالي ومنه تعزيز الاستقرار المالي كعمله على إطلاق منظومة الدفع الوطنية سنة 2018، بهدف الاعتماد على منظومة دفع وطنية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات الحكومية وأيضا تقليل تكلفة خدمات الدفع للمواطنين لتحقيق الشمول المالي، التنسيق بينه وبين العديد من الوزارات للاعتماد على منظومة الدفع الوطنية في صرف المستحقات النقدية للمواطنين.

كما يعمل البنك المركزي المصري على إطلاق مشروع نظام التسوية اللحظية متعدد يشمل العديد من التحسينات والوظائف الجديدة التي من أهمها تسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي خلال عام 2021، ما سيساهم بشكل ايجابي في زيادة خدمات الدفع المقدمة، الأمر الذي سيحفز العملاء على اللجوء للخدمات المالية المقدمة، وبالتالي تحسن الشمول المالي الذي سوف ينعكس بالإيجاب على النظام المالي من خلال زيادة شفافيته ونزاهته ما يدعم استقراره.

ه. المؤشر العام للشمول المالي في مصر:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي للسنوات المذكورة في الدراسة بأن مصر تحتل مرتبة ضعيفة نوعا مع بالمقارنة مع العديد من الدول العربية كالكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، لبنات، الأردن، قطر، فهي تنتمي إلى قائمة الدول ذات مستويات شمول مالي منخفض، لكن هذا لم يقف عائقا أمام السلطات المصرية التي تسعى جاهدة للرفع من مستوى الشمول المالي داخل الجمهورية، هذا ويوضح الجدول الموالي تطور مؤشر الشمول المالي في مصر للسنوات التي استطعنا الحصول على معلومات بشأنها.[17]

الجدول رقم (06): مؤشر الشمول المالي في مصر للسنوات (2011-2014-2017)

السنة	2011	2014	2017
المؤشر الشمول المالي (%)	9.7	13.7	32.1

بملاحظة الجدول أعلاه الذي يوضح التطور في مؤشر الشمول المالي في مصر، نستطيع القول بأن بالرغم من انخفاض المؤشر الذي يعد أقل من المتوسط 43.5% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن المتوسط العالمي البالغ 68.5%، نتيجة عدم تطور البنية التحتية الرقمية، قلة انتشار الهواتف الذكية، عدم ارتفاع تغلغل الانترنت، انخفاض أداء القطاع البنكي، ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي ومحدودية كفاءة الوساطة المالية، إلا أن المؤشر نتيجة الجهود الحثيثة المبذولة من قبل المسؤولين عرف تزايدا خلال سنوات الدراسة، إذ انتقل من 9.7% سنة 2011 إلى 33% سنة 2017، ويعود ذلك لجهود القطاع البنكي المصري الذي يضع الشمول المالي على رأس أولوياته لما له من دور إيجابي في تحقيق الاستقرار المالي الذي يعد جانب أساسي لتحقيق استقرار الاقتصاد ككل، فزيادة مستوى الشمول المالي داخل الجمهورية تساهم في وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع المستهدفين كالفقراء، أصحاب الدخل المحدود خاصة النساء، مؤسسات التمويل الأصغر ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشباب وغيرهم، كذلك تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة، تحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع البنكي ما يعزز الاستقرار المالي.

كما أن ارتفاع مؤشر الشمول المالي دليل على زيادة العناصر المكونة لهذا المؤشر يعزز من نزاهة النظام المالي الذي يسمح بتحقيق الاستقرار المالي الذي يزيد بدوره من قدرة النظام المالي على مقاومة الصدمات الاقتصادية وتنفيذ وظائفه الأساسية من وساطة مالية، تسعير وإدارة المخاطر المالية.

2. دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي بغية زيادة الاستقرار المالي:

تتعامل الحكومة المصرية مع الشمول المالي كأولوية منذ إطلاق إستراتيجية التنمية المستدامة 2030 التي ركزت على تعزيز هذا المفهوم. كما دشن البنك المركزي المصري الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر

2016 لتعزيز التنسيق والتعاون في هذا الشأن، كما اتخذ عدة القرارات ارتكزت على دمج الأفراد في القطاع المالي مع تقديم عدد من التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إدخال القطاع غير الرسمي تحت مظلة نظيره الرسمي، بالإضافة إلى هدفه الأساسي المتمثل في ضمان نظام مالي مستقر وسليم، لذلك عمل البنك المركزي على تحقيق ما يلي:[18]

– في عام 2013، انضم البنك المركزي إلى عضوية التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) الذي منح البنك المركزي المصري امتياز التعلم والاستفادة من الخبرات الدولية للمؤسسات المالية في البلدان الأخرى، فالتزم البنك المركزي بتحقيق تقدم فيما يتعلق بالوسيلة المالية التي تمس أبعادا مختلفة تشمل النقود الإلكترونية، الشمول المالي للمرأة، الخدمات المالية الرقمية (DFS)، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأنظمة الدفع الوطنية؛

– كما يعمل البنك المركزي المصري على إصدار "تقارير الاستقرار المالي" الذي توضح الأبعاد المختلفة المتبعة في محاولة لتحقيق الاستقرار المالي، كما قام أيضا البنك المركزي المصري بإنشاء وحدة للشمول المالي داخل البنك المركزي المصري، التي من بين وظائفها تنسيق سياسات المؤسسات المالية مع المستلمين المؤيدين بالإضافة إلى تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس مستوى المؤسسات المالية بشكل دوري؛

– مبادرة مهمة أخرى تم إطلاقها مؤخرا لجذب الأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي هي بوليصة تأمين "أمان"، فقام البنك المركزي بتقديم وثيقة تأمين "أمان" في جميع البنوك العامة حيث يقدم نظام التأمين حسابا بنكيا للمستفيدين بالإضافة إلى صندوق معاشات التقاعد، فبوليصة "أمان" تعد أداة جيدة للسماح للأفراد في القطاع غير الرسمي بالحصول على خدمات مالية رسمية بمتطلبات حد أدنى للرصيد منخفضة للغاية تبدأ من 500 جنيه مصري.

كما قام البنك المركزي المصري بالمبادرات التالية:[19]

– إلزام البنوك بتأسيس إدارة للشمول المالي: اتخذ البنك المركزي هذا القرار من أجل إزالة العوائق الأساسية التي تحول دون وصول الخدمات البنكية لكافة فئات المجتمع خاصة الفئات المستبعدة ماليا، فطالب البنوك التجارية إعداد إستراتيجية متوسطة الأجل لتحقيق الشمول المالي، ووضع خطة عمل سنوية تتضمن التواجد في القرى والمناطق النائية، تطوير المنتجات القائمة، العمل على تلبية احتياجات فئات العملاء المستبعدة ماليا خاصة المرأة والشباب، فضلا عن التوسع في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية؛

– إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية: انتهى البنك المركزي من إعداد هذه الإستراتيجية في 2019، فالاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية يحقق العديد من المنافع الاقتصادية، ويوفر خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء بأسعار تنافسية، تساهم في خفض تكاليف المؤسسات المالية وتعظم عوائدها.

هذا وتتناول الإستراتيجية عدد من المحاور الأساسية أهمها: تلبية جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، تنمية واستغلال المواهب والقدرات الابتكارية، فضلا عن استهداف زيادة تمويل مشروعات التكنولوجيا المالية، تعزيز القواعد الرقابية والتنظيمية المشجعة لصناعة التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى تطبيق قواعد الحوكمة الداعمة لصناعة التكنولوجيا المالية؛

– إطلاق بطاقة "ميزة": تم التشغيل التجريبي لمنظومة بطاقة الدفع ذات العلامة التجارية الوطنية "ميزة" بنهاية ديسمبر 2018، حيث تُمكِن هذه البطاقة حاملها من إجراء المعاملات الإلكترونية، سداد مقابل الخدمات الحكومية، الرسوم، صرف أنواع الدعم المختلفة، كما تساهم في تحقيق الشمول المالي خاصة مع انخفاض تكاليف إصدارها؛

– مبادرة "حساب لكل مواطن": أطلق البنك المركزي في 2017 هذه المبادرة التي تتضمن قيام البنوك بفتح الحسابات بدون مصاريف خلال أسبوع "اليوم العربي للشمول المالي" لتشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، مع زيادة توعية الأفراد في الأقاليم والمناطق النائية بأهمية المشاركة في المبادرة.

3. التحديات التي تواجه دور الشمول المالي تعزيز الاستقرار المالي في مصر:

رغم الجهود الضخمة المبذولة لنشر وتعزيز الشمول المالي، فإن القطاع المالي ما زال يعاني من بعض التحديات التي تحول دون انتشار الشمول المالي بين جميع المواطنين بمختلف شرائحهم، من بين أهم هذه التحديات نجد:[20]

– عدد المتعاملين مع القطاع البنكي بلغ نحو 33% فقط من إجمالي المواطنين سنة 2019، منهم 28٪ يستغلون خدمة أو خدمتين فقط من الخدمات البنكية، بينما 36% يستخدمون الحسابات لإتمام عمليات المدفوعات الأساسية، مثل الكهرباء، و2% فقط هم من يستخدمون كل الخدمات البنكية؛

– محدودية انتشار ماكينات ATM في الريف والمناطق الحدودية، التي تعتبر أحد أكثر العناصر دعما للشمول المالي، لما توفره للعملاء من إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى موظف البنك، ويبلغ عدد الماكينات في مصر 20.700 ألف ماكينة ATM، تتركز أغلبها في القاهرة والإسكندرية، بينما تعاني محافظات الصعيد، والمحافظات الحدودية من محدودية انتشاره؛

– تركز فروع البنوك في المدن والمناطق الحضرية، مما يعيق نشر الثقافة البنكية، فالغرم من ارتفاع إجمالي عدد فروع البنوك إلى 6600 فرعا بنهاية ديسمبر 2019، إلا أن عدد فروع القرى يبلغ 1016 فرعا فقط، ما دفع بالكثير من المواطنين إلى العزوف عن التعامل مع البنوك. فيما تعتبر كثرة المستندات التي تطلبها البنوك من العملاء سواء لفتح حساب أو الحصول على قرض، أحد العوائق التي تُحد من تعامل المواطنين مع البنوك، وتؤدي في الغالب إلى توجه العميل لشركات التمويل الاستهلاكي لتوفير الوقت والجهد، أو اللجوء إلى الاقتراض من أحد التجار دون شروط أو مستندات، ما يُفقد القطاع البنكي جزءا من التعاملات المالية للمواطنين ويُحد من انتشار الشمول المالي؛

– المشكلات التقنية للخدمات الإلكترونية التي تقدّمها البنوك، نظرا لحاجة البنوك إلى تطوير البنى التحتية التكنولوجية لأنظمتها، لذا تعمل البنوك حاليا على تخصيص ميزانيات لدعم البنية التحتية التكنولوجية لديها، فضلا عن جهود البنك المركزي في تحسين البيئة التكنولوجية، حيث أعلن البنك منذ أيام عن إطلاق أول بوابة إلكترونية للتكنولوجيا المالية في مصر، كما أطلق قواعد خاصة لمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني، إلى جانب إصدار قواعد منظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول.

خاتمة:

بعد تناول موضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، والنظر في جهود الحكومة والبنك المركزي من أجل ضمان حصول الأفراد وخاصة الفقراء على أساسيات الخدمات المالية من القطاع المالي الرسمي، وانعكاس ذلك على الظروف المالية ومستوى المعيشي لهذه الفئة، كذلك تحقيق تنمية مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتؤدي إلى زيادة استقرار النظام المالي، توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

– ضعف الكثافة المصرفية للقطاع البنكي في مصر، يتبين ذلك من خلال ضعف عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي مقارنة بعدد السكان من جهة، وعدد الفروع والأجهزة في البلدان المجاورة، كما تتركز النسبة الغالبة من الفروع والأجهزة في المدن الكبرى على حساب المدن الصغيرة والأرياف ؛

– عدم التكافؤ بين الجنسين في التعامل مع المؤسسات المالية، حيث حصلت الإناث على أدنى نسبة نظرا لطبيعة المجتمعات العربية التي لم تحظى فيها المرأة بمكانتها الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار من عدة منظمات؛

– ضعف الوعي البنكي والثقافة المالية للمواطن المصري جعله يحجم عن المشاركة في الخطة المعتمدة للشمول المالي؛

– رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة والبنك المركزي المصري إلا أن مستويات الشمول المالي أقل بكثير من المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 43.5% ومن المتوسط العالمي البالغ 68.5%؛

– إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية من قبل البنك المركزي تتضمن عدة محاور أهمها تلبية جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، تنمية واستغلال المواهب والقدرات الابتكارية، زيادة تمويل مشروعات التكنولوجيا المالية، تعزيز القواعد الرقابية والتنظيمية المشجعة لصناعة التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى تطبيق قواعد الحوكمة الداعمة لصناعة التكنولوجيا المالية.

توصيات:

بعد دراسة موضوع الشمول المالي والاستقرار المالي، الاطلاع على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، والتعرض بالتحليل لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل مصر، يمكن لنا تقديم جملة من التوصيات أهمها:

– الاهتمام بزيادة الوعي المالي للجمهور وإشراك الطاقة الشبابية المتواجدة في البلاد في عملية نشر الشمول المالي، نظرا لسهولة تعامل الشباب اليوم مع التكنولوجيا الرقمية، ما يساعد في تحسين مستويات الشمول من جهة ويدعم الاستقرار المالي داخل البلاد من جهة أخرى؛

– التعرف على أكثر أنواع الخدمات المالية التي يحتاج إليها الشعب المصري لتنشيطها أكثر واستحداث خدمات أخرى تتوافق معها؛

– إعادة التوزيع الجغرافي للبنوك ومختلف المؤسسات المالية داخل الجمهورية، من أجل ضمان وصول الخدمات المالية لأكبر قدر من العملاء بنفس الجودة وفي نفس الوقت؛

– تفعيل دور المبادرات والقوانين التي يصدرها البنك المركزي في إطار تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي؛

– تنشيط دور المؤسسات المالية غير البنكية في الاقتصاد وخلق توازن بينها وبين البنوك، بغرض تحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي؛

– خلق جهة رقابية مستقلة مهمتها تتبع مدى قدرة السلطات المسئولة على تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي، وتصحيح الانحرافات في حال وقوعها من أجل ضمان التنفيذ الصحيح لها.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] الوليد طلحة، صبري الفران، **الشمول المالي الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 17، أبو ظبي، 2020، ص 01.

[2] Peterson Ozili, **Financial inclusion research around the world: a review**, Forum for Social Economics, volume 18, issue 01, USA, 2020, p: 02.

[3] Sawti Saxsena, THE **IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON GROWTH OF THE BANK IN INDIA**, our hiritage journal, volume 22, issue 01, Switzerland, 2021, p: 828.

[4] أيمن بوزانة، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمر ثليجي -الأغواط-، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 78-79.

[5] جازية حسيني، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، المجلد 16، العدد 23، الجزائر، 2020، ص 102.

[6] Françoise Drumetz, Christian Pfister et Olivier de Bandt, **Stabilité financière**, 1re Édition, France, 2013, p: 19.

[7] Dinar Brahim, Joudar Fadoua, **Financial Stability of Islamic and Conventional Banks of the MENA Region**, nternational Journal of Islamic Banking and Finance Research, volume 04, No: 02, USA, 2020, p: 39.

[8] Yulia Valega, **Ways of improving financial stability of Valio Group**, Bachelor of Business Administration, International Business, SEINÄJOKI UNIVERSITY OF APPLIED SCIENCES, Finlande, 2016, p: 12.

[9] مصطفى العرابي، **ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة-، المجلد 02، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 09-10.

[10] نرمين محمد غسان الحموي، **نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأسواق المالية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2016، ص -38-42.

[11] أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، **تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 98.

[12] صليحة فلاق، معمر حمدي، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية -أدرار-، المجلد 07، العدد 04، الجزائر، 2019، ص 05.

[13] Rania Nada**, Financial Inclusion and Sustainable Growth in Egypt,** Harvard Extension School, Harvard University's, USA, 2020, p: 24.

[14] مرجع سبق ذكره، صليحة فلاق، معمر حمدي، ص 06-08.

[15] يسر بُرنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019، ص 18-20.

[16] البنك المركزي المصري، **التقرير الاستقرار المالي لسنة 2019**، ص 49، متاح على الرابط www.cbe.org.eg ، تم الإطلاع عليه يوم 2021-03-03، على الساعة 17:45.

[17] بوابة الشمول المالي من أجل التنمية، متاح على الموقع www.findevgateway.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/03/04، على الساعة 18:22.

[18] Farid Ghebrial, **FINANCIAL INCLUSION IN EGYPT: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES**, master thesis, Department of Public Policy and Administration, School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo, egypt, 2019, p: 41-43.

[19] المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط www.ecsstudies.com، تم الإطلاع عليه يوم 2021/03/03، على الساعة 11:00.

[20] جريدة الوطن، يمكن العثور عليه من خلال الرابط www.elwatannews.com، تم الاطلاع عليه يوم 2021/03/02، على الساعة 17:30.